

(4) الأوضاع السياسية والاقتصادية

أ- الأوضاع السياسية :-

تلعب الأوضاع السياسية دورا مهما وفعال دال الدولة في تكوين الرأي العام فيها النظام السائد دكتاتوريا استبداديا رافضا كل المشاركة السياسية فأن ذلك يظهر على الرأي العام. حيث من الصعب تحديد اتجاهات هذا الرأي بصورة واضحة أو علنية ، فالبيئة السياسية التي يسودها القمع وغياب الحرية تتميز .

رأي عام متكفي / مكبوت و محبط ، فغياب الحرية يعيق ظهور الآراء الصريحة وذلك يؤدي الى أحلال الخوف والانكفاء محل المشاركة الفاعلة في الحياة العامة ويؤدي كذلك إلى فقدان الثقة و التواصل بن السلطة والمجتمع مما يؤدي إلى زبد البعة والتزلف والنميمة والندري في اظهار المشاعر الحقيقية وانتشار المخبرين والمنافقين فضلا عن مظاهر الحياة .

الصغيرة عن المشاركة العامة في الشأن العام والتي هي (غياب الأحزاب ، الصحافة الحرة ، الأعلام الحر ، الانتخابات الحرة) ، فالحياة الحزبية ضرورة من ضرورات الحياة السياسية الصحيحة ، فإذا توفرت البيئة الصحية (الحرية والانفتاح) : أما إذا فقدت ذلك واختلطت في البيئة قيم التحديث بموروثات المجتمعات الأهلية(الطائفية / العشائرية والعائلية والولاءات الشخصية) كلها تؤدي إلى تفتيت الرأي العام وتحول الصراع الديمقراطي إلى حروب أهلية في نهاية المطاف ، فتأثير الأوضاع السياسية على تكوين الرأي العام يتفاوت تبعا لتباين البيئة السياسية .

ب : الأوضاع الاقتصادية :-

أن تأثير الأوضاع الاقتصادية لا يقل أهمية من تأثير الأوضاع السياسية في تكوين الرأي العام، فالتفاوت الكبير في توزيع الثروة يؤدي إلى انقسامات اجتماعية وسياسية كبيرة وخطيرة أرسطو يقول (النمو غير المتناسب لبعض الطبقات في المدينة يسبب الانقلابات السياسية) فالأداء الاقتصادي والمالي السيئ والصيغة للاقتصاد والثروة خاصة سوء توزيع الثروة يؤدي إلى تفتيت الجماعة وتفتيت مواقفها واتجاهاتها وتهيئة أسباب التناحر والصراعات بين فئاتها وطبقاتها مما يؤدي إلى ظهور الاستقطابات الصراعية التي تؤثر على تكوين الرأي العام المؤثر والفاعل إزاء القضايا الوطنية والهامة في حياة الناس ، وتصبح حالة

العوز مثلا سببا ومظهرا من مظاهر التمزق الاجتماعي ، فتنحول إلى وضعية استقطابات متنافرة بين قلة تعيش حالة من البجوحة والترف وكتل اجتماعية تعيش حالة من البؤس المزري فالمنحى الذي يأخذ الرأي العام وهو رأي الغالبية العظمى من الشعب (عدالة التوزيع وعدالة الحصول على مطالبات الحياة ، هنا تلعب وسائل الإعلام دور المنبة والمحرض مستفيدة من الأوضاع السائدة خاصة في ظل الموجه الثالثة من وسائل الإعلام (التلفزيون والستلايت الفيديو والانترنت) حيث يبدو من المستحيل التعقيم على مجريات الأمور في أي بلد من البلدان ، وقد سبق النازيون كما غيرهم من القوى السياسية ، وسائل الإعلام الحديثة من حيث استغلالهم للأوضاع عبر رسائل التحريض وتمكنوا من الوصول إلى السلطة في ألمانيا عام ١٩٣٠ مستغلين الأزمة الاقتصادية حيث صوت العاطلين عن العمل لصالح الحزب النازي ، أن تأثير الأوضاع الاقتصادية في قيام الثورات فهي دافع اقتصادي (معاناة المعيشية ، سوء توزيع الثروة ، البطالة والبعد الإنساني الذي يتمثل في المعاناة التي تلحق بغالبية المحكومين هذا الدافع يفسر الثورة وپررها .

يفسر الثورة إذ ممن الممكن فهم السلوك الثوري الذين ينجزون من الحصول على ما يقيم أو يحفظ كيانهم وكرامتهم أي ما يحفظ حقوقهم الإنسانية الأساسية وپررها لأن النظام السياسي الذي يساهم عن قصد بسبب الفساد وسوء الإدارة والأداء في تدمير إنسانية المحكومين بإبعادها الاقتصادية والسياسية ويفقد مبرر وجوده .

ماذا بين الرأي العام والثورة والاعلام

كثير من البلدان تدفع فيها سوء الاوضاع الاقتصادية والسياسية الى ذروة الاحتقان وهنا نقصد الرأي العام والانسان قبل الانفجار الا ان قوى النظام تمكنت في كثير من الاحيان من قمع مظاهر الثورة او تاجيلها لانها تمكنت من السيطرة على وسائل الاعلام والتحكم بها لذلك من الصعب على الرأي العام أن يتحول الى قوة ضاغطة والى حركة ثورية تمكنها من القضاء على الظلم ، ولكن وسائل الإعلام الجديدة اجتاحت كل أدوات الرقابة ووسائلها حيث لعبت دور المنبه و المحرض وحتى الدافع إلى الثورة حيث كانت أسبابها قائمة . وهنا يشير ألفين توفلر إلى هذا العامل المؤثر حيث يقول من الواضح أن موجة الثورات التي تفجرت في أوروبا الشرقية خلال عام ١٩٨٩ كانت محصلتها ثلاثة عوامل متضاربة وهي :-

أ- أن فشل الاشتراكية على المدى الطويل .

ب- إعلان الاتحاد السوفيتي انه لن يساعد الحكومات الشيوعية بالتدخل العسكري.

ت- وابل الإنباء التي تدفقت على الدول الشيوعية عبر وسائل الاتصال الجديدة رغم كل الرقابة .